

الوكالة الدولية
لضمان الاستثمار
مجموعة البنك الدولي

MIGA



2014

التقرير السنوي

تأمين الاستثمارات ■ ضمان الفرص

رسالة من رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس
مجلس المديرين التنفيذيين

"إننا نركز على تحسين حياة نحو مليار
شخص يعيشون حالياً في فقر مدقع،
ونسعى إلى بناء عالم أكثر استدامة
ورخاء وإنصافاً — لنا جميعاً."



قبل عامين، بدأت مجموعة البنك الدولي السير على طريق التجديد والتغيير
لإعداد منظمتنا لمواجهة أصعب تحد يواجهها حتى الآن — ألا وهو إنهاء
الفقر المدقع خلال جيل واحد. وقد تبيننا هدفين طموحين في اجتماعات
الربيع 2013: إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء
المشترك لأفقر 40 في المائة من سكان البلدان النامية.

وكي تصبح مجموعة البنك الدولي مؤهلة على نحو أفضل لتحقيق هذا
الغرض، وافق مجلس محافظينا في اجتماعاتنا السنوية في أكتوبر/تشرين الأول
الماضي على أول استراتيجية لمجموعة البنك بأكملها. وتركز هذه الاستراتيجية
على تطبيق حلول تؤدي إلى تحولات جوهرية، وحشد مواردنا المجمععة بمزيد
من الفاعلية، وتسريع وتيرة تعاوننا مع القطاع الخاص وشركاء التنمية الآخرين.

وهذا التحدي هائل بلا شك. ولتحقيق هدفنا المتعلق بإنهاء الفقر، يتعين
علينا مساعدة عشرات الملايين من البشر على انتشار أنفسهم من براثن الفقر
كل عام. وهذه مهمة شاقة، لكن إذا قمنا بتنفيذ استراتيجيتنا بفاعلية، فإننا
على يقين أنه بوسعنا تحقيقها.

في هذا التقرير السنوي، ستتعرفون على كيفية قيامنا بتنفيذ هذه الاستراتيجية
خلال العام الماضي. وتعمل مؤسساتنا الرئيسية الأربع — البنك الدولي
للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية،
والوكالة الدولية لضمان الاستثمار — معا الآن بصفتها مجموعة بنك دولي
واحد لتحقيق هذه الرسالة.

لقد حققنا تقدماً كبيراً. فعملنا مع البلدان الشريكة أصبح الآن أكثر انتقائية،
إذ نعمل على نحو أوثق معها لتحديد أفضل الفرص لبلوغ أهدافنا المشتركة.
وتحسن وحدتنا الجديدة للممارسات العالمية ومجالات الحلول المشتركة من
قدرتنا على تزويد البلدان المتعاملة معنا بأفضل المعارف العالمية لإيجاد
حلول للتحديات الأكثر صعوبة التي تواجهها — بقدر أقل من التكاليف.

وتم تحديث هيكلنا المالي وتدعيمه، مما أدى إلى نمو قدراتنا المالية مع
خفض مصروفاتنا وتوجيه هذه الوفورات لصالح البلدان المتعاملة معنا.

وهذه السنة، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 65.6 مليار دولار من
القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان
الأعضاء ومؤسسات الأعمال الخاصة. وبلغ إجمالي ارتباطات البنك الدولي
للإنشاء والتعمير 18.6 مليار دولار، في حين بلغت ارتباطات المؤسسة
الدولية للتنمية، صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في
العالم، 22.2 مليار دولار. وبفضل زيادة إجمالي تعهدات المانحين لإعادة
تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في السنوات الثلاث التالية إلى مستوى
قياسي بلغ 52 مليار دولار، ستواصل المؤسسة ضخ استثمارات حيوية في
تنمية قدرات الأفراد كي يتشارك الجميع في جني ثمار النمو المتحقق.

وخلال العقدتين الماضيتين، خلق القطاع الخاص 90 في المائة من الوظائف
الجديدة — وتعتبر الوظائف الجديدة حتى الآن أنجح مسار للفكك من
برائث الفقر. وتعزز مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراعنا للتعامل مع
القطاع الخاص، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي ذراعنا للتأمين
ضد المخاطر السياسية، جهودهما لتعبئة استثمارات القطاع الخاص وخلق
المزيد من الوظائف والفرص الاقتصادية من أجل الفقراء. وقد بلغ ما قدمته
مؤسسة التمويل الدولية هذا العام لتمويل تنمية القطاع الخاص أكثر من
22 مليار دولار، منها نحو 5 مليارات دولار قامت بتعبئتها من شركاء الاستثمار.
وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 3.2 مليار دولار من ضمانات
المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان والتي تدعم عمليات الاستثمار، بما في
ذلك في المشروعات التحويلية.

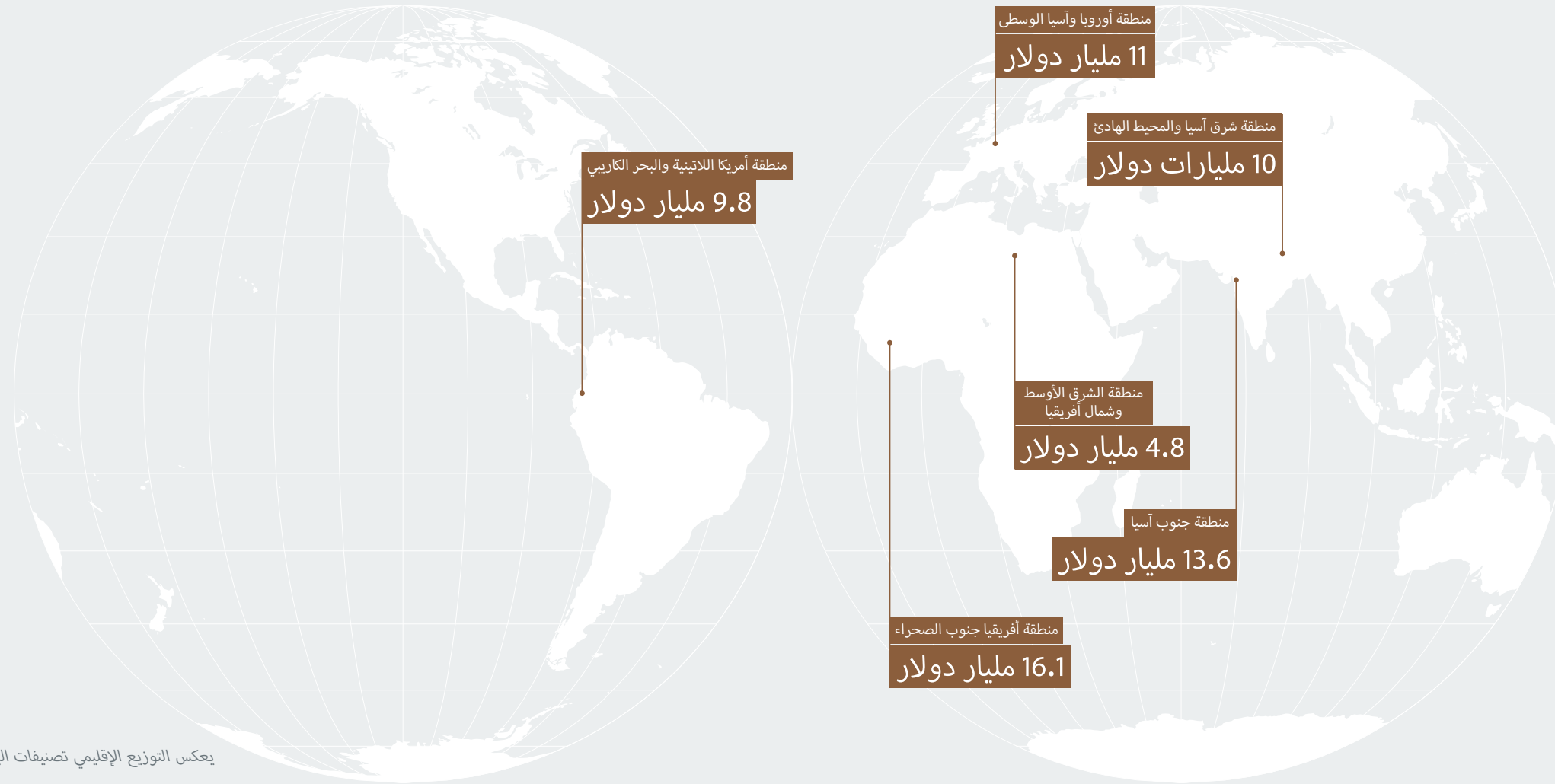
وكي يكون لها تأثير دائم، يجب على استثماراتنا أن تكون مستدامة بيئياً.
وإذا لم نتحرك للتصدي لتغير المناخ، فلن يمكننا إنهاء الفقر المدقع.
والفقراء هم أول وأشد من يعاني آثار تغير المناخ. وفي العام الماضي،
أعلننا خطة للتصدي للتغيرات المناخية، ونضخ استثمارات من شأنها حماية
بيئتنا مع تهيئة مستقبل أكثر قدرة على الاستمرار لأطفالنا وأحفادنا.

وتتحد قيادة مجموعة البنك الدولي وجهاز موظفيها في السعي لتحقيق رسالتنا
الملحة، وتقوم بالتغيرات الحيوية اللازمة لتحقيق النتائج للبلدان المتعاملة
معها. إننا نركز على تحسين حياة نحو مليار شخص يعيشون حالياً في فقر
مدقع، ونسعى إلى بناء عالم أكثر استدامة ورخاء وإنصافاً — لنا جميعاً.

د. جيم يونغ كيم
رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس
مجلس المديرين التنفيذيين

الارتباطات العالمية

زادت المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي للبلدان النامية زيادة حادة خلال العام الماضي مع تركيز المجموعة على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة ارتباط أنشطتها بواقع البلدان المتعاملة معها وشركائها، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.



65.6

مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل المجموع مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية.

يعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

ما حققناه من أثر

عززت مجموعة البنك الدولي مواطني قوتها وخبراتها ومواردها لمساعدة البلدان والشركاء الآخرين على إحداث أثر حقيقي في التنمية — من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتشجيع الاحتواء، وضمان الاستدامة.

دفع عجلة النمو الاقتصادي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/
المؤسسة الدولية للتنمية

95 ألف

كيلومتر من الطرق التي تم بناؤها وإعادة تأهيلها

15.3 مليون

شخص ومؤسسة أعمال صغرى وصغيرة ومتوسطة حصلوا على خدمات مالية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

52,100

فرصة عمل جديدة

6.1 مليار دولار

من القروض الجديدة لمنشآت الأعمال التي أصدرها المتعاملون مع الوكالة

مؤسسة التمويل الدولية
توفير

2.6 مليون

فرصة عمل

94 مليون

مستهلك حصلوا على الكهرباء والمياه والغاز

تشجيع الاحتواء الاجتماعي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/
المؤسسة الدولية للتنمية

250.9 مليون

شخص حصلوا على خدمات الصحة والتغذية والسكان

37.4 مليون

مستفيد شملتهم برامج شبكات الأمان الاجتماعي

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

47 مليون

شخص حصلوا على الكهرباء

15 مليون

شخص حصلوا على خدمات النقل

ضمان الاستدامة

مؤسسة التمويل الدولية

5.5 مليون

طن متري من انبعاثات غازات الدفيئة من المتوقع خفضها

18.7 مليار دولار

من العائدات حصلت عليها الحكومات من المتعاملين مع المؤسسة

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/
المؤسسة الدولية للتنمية

903 ملايين

طن من مكافئ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المتوقع تخفيضها سنويا

57

بلدا تم تدعيم أنظمتها لإدارة شؤون المالية العامة

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

3.3 مليون

شخص حصلوا على مياه الشرب النظيفة

1.6 مليار دولار

من العائدات حصلت عليها الحكومات من المتعاملين مع الوكالة

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

يقرض حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشد البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تقدم قروضاً، واستثمارات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

توفر تأمين أو ضمانات المخاطر السياسية ضد الخسائر الناشئة عن مخاطر غير تجارية وذلك بغرض تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

حسب السنة المالية، مليون دولار

مجموعة البنك الدولي	2010	2011	2012	2013	2014
الارتباطات ¹	76,482	61,120	57,450	57,587	65,579
المدفوعات ²	50,234	42,028	42,390	40,370	44,399
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	44,197	26,737	20,582	15,249	18,604
المدفوعات	28,855	21,879	19,777	15,830	18,761
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	14,550	16,269	14,753	16,298	22,239
المدفوعات	11,460	10,282	11,061	11,228	13,432
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات ³	12,664	12,186	15,462	18,349	17,261
المدفوعات	6,793	6,715	7,981	9,971	8,904
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبالغ الإصدارات	1,464	2,099	2,657	2,781	3,155
الصناديق الاستثمارية التي تنفذها البلدان المتلقية					
الارتباطات	3,607	3,829	3,996	4,910	4,319
المدفوعات	3,126	3,152	3,571	3,341	3,302

1. يشتمل على ارتباطات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستثمارية التي تنفذها البلدان المتلقية، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتتضمن ارتباطات الصناديق الاستثمارية التي تنفذها البلدان المتلقية جميع المنح التي تنفذها البلدان المتلقية، ولذلك فقد تختلف عن المبالغ المسجلة في بطاقة القياس المؤسسي لمجموعة البنك الدولي، والتي لا تتضمن سوى مبالغ مختارة من ارتباطات الصناديق الاستثمارية.

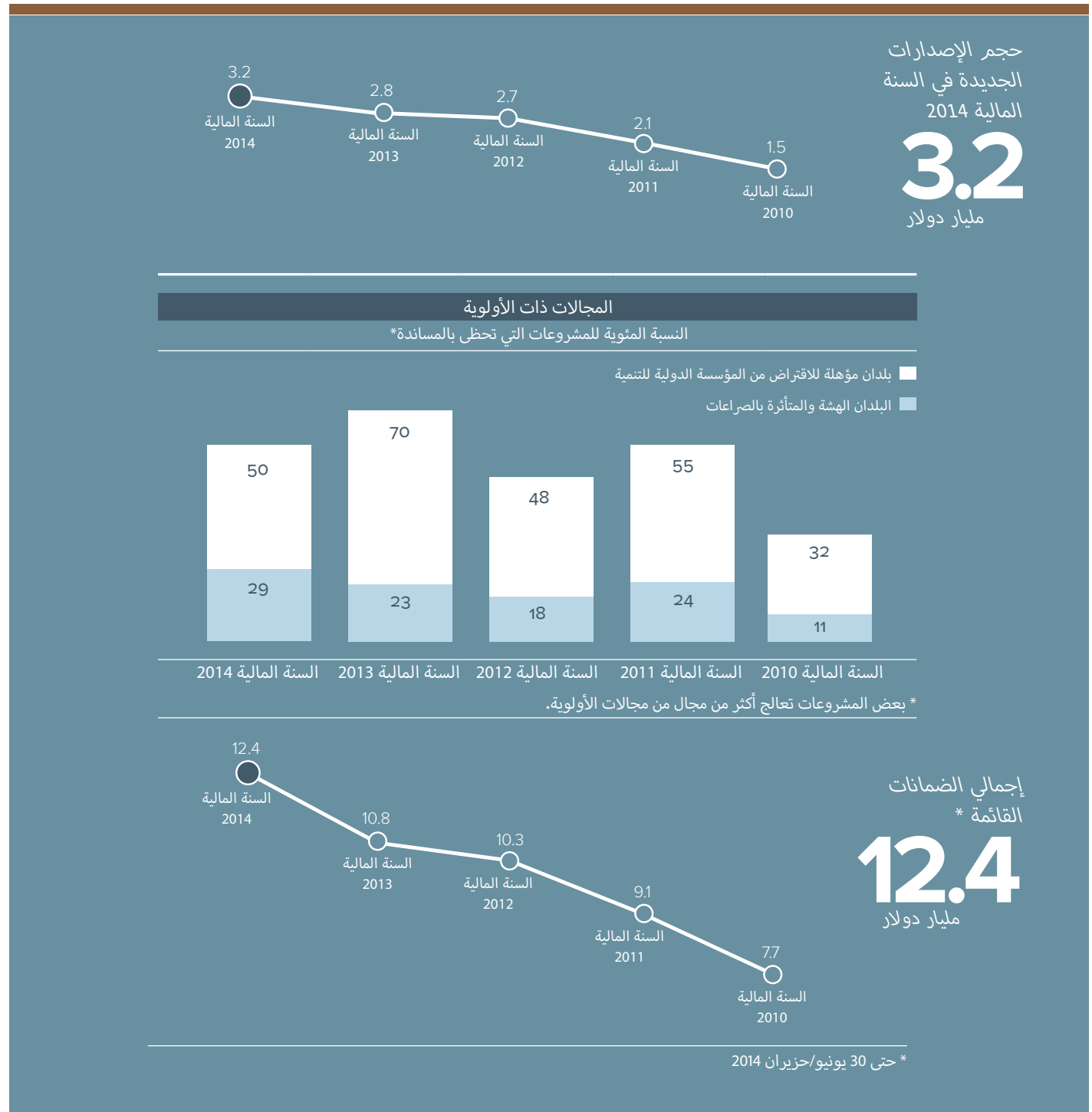
2. يشتمل على مدفوعات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستثمارية التي تنفذها البلدان المتلقية.

3. لحساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص، ولا يتضمن المبالغ التي تمت تعبئتها من أطراف أخرى.

أبرز أنشطة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

في السنة المالية 2014، أصدرنا ما إجماليه 3.2 مليار دولار من الضمانات لمشروعات في البلدان النامية والأعضاء بالوكالة. وتم إصدار ما قيمته 1.8 مليار دولار أخرى من الضمانات في إطار صناديق استثمارية تديرها الوكالة. وشهد العام الحالي إصداراً قياسياً للسنة الرابعة على التوالي من الوكالة، مع وجود 51 في المائة من هذا الإصدار الجديد في مجال واحد على الأقل من المجالات ذات الأولوية للوكالة. وفي نهاية العام، بلغت القيمة الإجمالية للضمانات التي أصدرتها الوكالة 12.4 مليار دولار.

- وافق مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة على استراتيجية الوكالة للسنوات المالية 2015-2017.
- وافق المجلس أيضاً على الميزانية الإدارية للوكالة للسنة المالية 2015.
- أصبحت ميانمار العضو الثمانين بعد المائة في الوكالة.
- استخدمت الوكالة منتج عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية في معاملة بأسواق رأس المال لأول مرة.





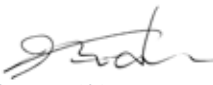
في عام 2014، اعتمدت مجموعة البنك الدولي استراتيجية مشتركة للتعامل مع المعوقات القائمة أمام تحقيق هدفها وهما إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وتبرز الاستراتيجية في أحد عناصرها الرئيسية ما يمكن أن تلعبه استثمارات القطاع الخاص، إلى جانب المساندة من القطاع العام، من دور أساسي في مواجهة أشد تحديات التنمية إالحاحا في البلدان المتعاملة مع المجموعة، مثل خلق فرص عمل والقصور في البنية التحتية وتغير المناخ.

وقد ازدادت أهمية دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تحقيق النتائج على الطريق نحو بلوغ هذين الهدفين كما هو واضح من خلال زيادة الطلب على منتجاتنا للتأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان والتي تسهل من توسيع نطاق الاستثمارات الخاصة في الأسواق الناشئة. وخلال السنة المالية 2014، وصلت إصدارات الوكالة من الضمانات الجديدة لمستوى قياسي بلغ 3.2 مليار دولار في حين بلغت القيمة الإجمالية للضمانات 12.4 مليار دولار. وتتبع القيمة المضافة للوكالة من قدرتنا على تعبئة استثمارات القطاع الخاص في بيئات غالبا ما تقع خارج نطاق تحمل المخاطر من جانب المصادر التجارية لرأس المال.

وفي السنة المالية الماضية، عملت الوكالة مع العديد من الجهات المعنية لإعداد استراتيجية توفق بين أهدافنا وبين هدفنا مجموعة البنك الدولي وتبرز تطلعاتنا في تحقيق أثر إنمائي ضخم يتجاوز ما يمكن أن نحققه بمفردنا. ولتحقيق ذلك، يجب أن تصبح الوكالة قادرة على الاستدامة المالية عن طريق الإدارة الحكيمة لمخاطرها وتغطية تكلفة العمليات وتهيئة نطاق مالي بزيادة القاعدة الرأسمالية للوكالة.

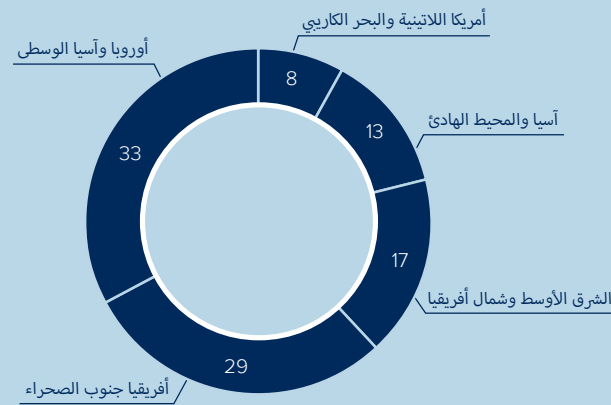
وفي الوقت ذاته، ستواصل الوكالة العمل مع شركائها في إعادة التأمين وغيرهم من الهيئات الخارجية لتوفير المساندة للمشروعات. وعلى المستوى الداخلي، سنعزز من التعاون في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي عن طريق المشاركة في مناقشات "إطار المشاركة القطرية" لتحديد الفرص ذات الأثر الأكبر حيث يمكننا تحقيق أثر ملموس. وعلاوة على ذلك، فإننا نواصل تدعيم ضمانات الاستثمارات بمعايير بيئية واجتماعية قوية من أجل ضمان استدامة ما نسانده من مشروعات على المدى الطويل.

سنقوم بتعظيم الفرص التي تتيحها منتجاتنا من تأمين المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان، وكذلك توسيع قاعدة العملاء، وذلك لتعزيز الاستثمار في الأسواق الهشة والمتأثرة بالصراعات، والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان المتوسطة الدخل، والمشروعات التحويلية عن طريق تنمية الأعمال في مختلف القطاعات والمناطق. وستواصل الوكالة، بهذا الأسلوب، زيادة مساهمتنا في تحقيق هدفنا مجموعة البنك الدولي.


كايكو هوندا

مازالت الوكالة تواصل معظم نشاطها في البلدان العالية المخاطر، وتعبئ قدرات إضافية ضخمة من العملاء والحكومات عن طريق المشاركة مع شركات التأمين العامة والخاصة. وبلغت قيمة إجمالي ضمانات الوكالة 12.4 مليار دولار حتى 30 يونيو/حزيران 2014. ومن بين هذه الضمانات تم التنازل عمّا قيمته 5.3 مليار دولار لشركاء الوكالة من شركات إعادة التأمين.

عدد المشروعات التي تمت مساندةها حسب المنطقة في السنة المالية 2014 بالنسبة المئوية



أكبر 10 بلدان استثمارية*

إجمالي قيمة الضمانات 12.4 مليار دولار

البلد	%
النمسا	16.2
المملكة المتحدة	13.6
فرنسا	13.2
الولايات المتحدة	10.5
اليونان	5.0
أيرلندا	4.7
جنوب أفريقيا	4.7
ألمانيا	4.5
اليابان	4.5
هولندا	3.0
إجمالي أكبر 10 بلدان	79.9

أكبر 10 بلدان مضيئة*

إجمالي قيمة الضمانات 12.4 مليار دولار

البلد	%
كرواتيا	7.9
روسيا	7.0
صربيا	6.9
كوت ديفوار	6.8
أوكرانيا	6.1
فيتنام	5.5
بنما	5.1
هنغاريا	4.6
أنغولا	4.4
تركيا	3.6
إجمالي أكبر 10 بلدان	57.9

* حتى 30 يونيو/حزيران 2014

مجلس إدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار



إديث كوينتيريل
مدير إدارة العمليات

مايكل وورمسر
نائب الرئيس وكبير مسؤولي العمليات

كايكو هوندا
نائب الرئيس لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمسؤول التنفيذي الأول

أنا ميتا بيتانكورت
المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات

راف فيش
مدير الاقتصاد والاستدامة

الأثر الإنمائي

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تساند توليد الكهرباء وتوزيعها في الكاميرون

أصبحت الكاميرون بحاجة ماسة إلى زيادة كفاءة إنتاج الكهرباء حيث يتنامى الطلب على الكهرباء بنسبة 5 إلى 6 في المائة سنويا. وتساند الوكالة الدولية الاستثمارات في ثلاثة مشاريع بقطاع الكهرباء في الكاميرون حيث تسهم في انتعاش قطاع الكهرباء واستمراره واستقراره. ويساعد الاستثمار في مرفق الكهرباء الوطني ومشروعين قائمين لتوليد الكهرباء على الاستجابة على الطلب على الكهرباء، وتعزيز شبكة التوزيع، وتوسيع الخدمة إلى المناطق التي لا تصلها، وتحسين الكفاءة العامة والعمليات في هذا القطاع.

290

مليون دولار
من الضمانات

الوكالة الدولية تضمن أول محطة لطاقة الرياح في هندوراس

تساند الوكالة الدولية توليد الطاقة النظيفة في هندوراس حيث قامت بتأمين مشروع توسعة لإنتاج الطاقة بحوالي 24 ميجاوات لمحطة سيرو دي هولا لطاقة الرياح الواقعة على مسافة 20 كيلومترا جنوب تيجوسجالبا وتبلغ طاقتها الإنتاجية - قبل التوسعة - 102 ميجاوات، وعن طريق زيادة الطاقة الكهربائية في الشبكة الموحدة، سيحد المشروع من اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء ويحول دون انبعاث 280 ألف طن من الانبعاثات الكربونية سنويا. وما يزال مشروع سيرو دي هولا هو أكبر محطة لطاقة الرياح في أمريكا الوسطى.

82

مليون دولار
من الضمانات

الوكالة الدولية تساند بنك الصادرات والواردات في هنغاريا لمساعدة المصدرين

استطاع بنك الصادرات والواردات في هنغاريا، بمساعدة من الوكالة الدولية، أن يحقق وفورات سيستخدمها في مساعدة المصدرين الهنغاريين. فقد أدت مساعدة الوكالة الدولية لإصدار سندي من البنك بقيمة 400 مليون يورو إلى رفع تصنيف الإصدار من غير استثماري إلى استثماري. وتمثل تغطية هذا الإصدار السندي معلما مهما للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، إذ أنها المرة الأولى التي تستخدم فيها الوكالة منتج عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية في معاملة بأسواق رأس المال. وقد أظهرت هذه الصفقة كيف يمكن تعزيز التنمية باستخدام منتجات الوكالة على نحو مبتكر لمساعدة أساليب تستند إلى السوق.

575

مليون دولار
من الضمانات

مجموعة البنك الدولي تساعد على تحول قطاع الكهرباء في لبنان

يعاني قطاع الكهرباء في لبنان من انقطاع التيار بصورة متكررة بسبب الطلب المرتفع والمتنامي مع وجود بنية تحتية ضعيفة. وفي إطار برنامج الإصلاح الحكومي، يقوم القطاع الخاص بتنفيذ مشروع لتحديث شبكة التوزيع وتركيب مقاييس حديثة محققا نتائج ملموسة. وتقدم الوكالة الدولية ضمانات لشركتي بيوتك إنترناشيونال قبرص ومجموعة السويدي إلكتروميتر المصرية اللتين تقومان بتحديث الخدمة في شمال لبنان.

35

مليون دولار
من الضمانات

مجموعة البنك الدولي تتعاون في تحديث الطريق السريع 20 في فييتنام

يربط الطريق السريع (20) في فييتنام مدينة هو تشي مينه المركز السياسي والاقتصادي لجنوب فييتنام بالمرتفعات الوسطى وهي من أشد مناطق البلاد فقرا لكنها تملك إمكانيات هائلة كمصدر للمنتجات الزراعية والاحتياجات المعدنية والمقاصد السياحية. تقدم الوكالة الدولية ضمانا يغطي قرضا من مجموعة بنوك تجارية لتمويل مشروع إعادة تأهيل جزء متهاك جدا من هذا الطريق السريع. إن هذا المشروع ليستفيد من جانب البنك الدولي عن طريق المساعدة الفنية حيث أن البنك الدولي يتمتع بحضور جيد على المستوى المحلي وخبرة واسعة في بناء القدرات ويستفيد كذلك من قدرة الوكالة الدولية على تعبئة قروض البنوك التجارية بما يعود بالنفع لفيتنام.

500

مليون دولار
من الضمانات

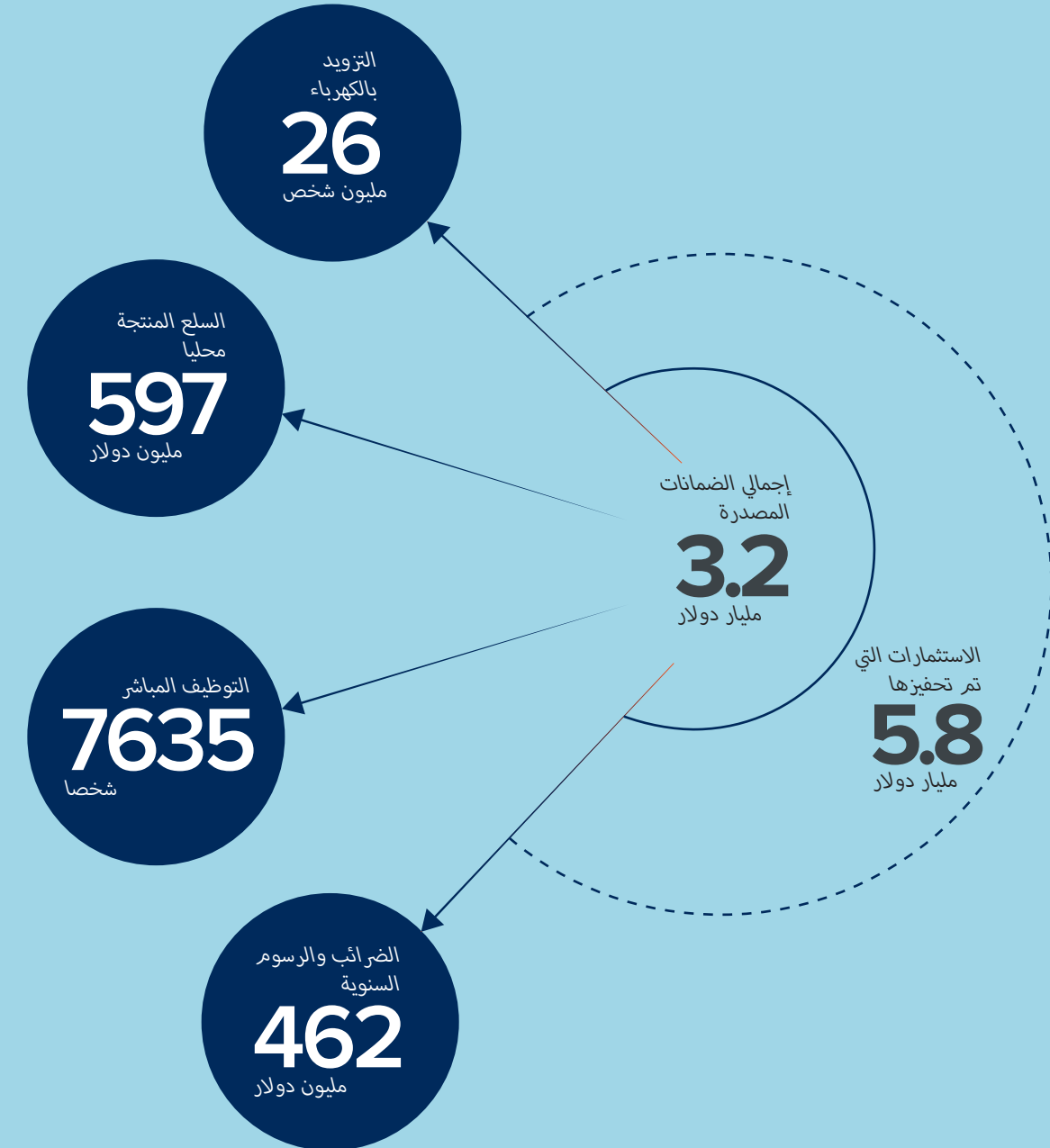
لمزيد من المعلومات عن المشروع يرجى زيارة الموقع التالي www.miga.org/FY14projects



تقوم رسالة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على مساندة النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين حياة البشر. ويتطلب تحقيق هذا أن يكون لدى الوكالة الدولية فهم واضح للأثر التنموي الذي ينتج عن المشروعات التي تساندها. ويجمع نظام مؤشرات فعالية التنمية بالوكالة الدولية مجموعة مشتركة من المؤشرات من العملاء لتوضيح النتائج في جميع المشروعات؛ حجم الاستثمارات التي تم تحفيزها، والتوظيف المباشر، والضرائب المدفوعة، وقيمة السلع المنتجة محلياً. ويقاس أيضاً مؤشرات محددة لقطاعات معينة.

ومن المتوقع أن يؤدي إصدار ضمانات من الوكالة بقيمة 3.2 مليار دولار في السنة المالية 2014 إلى تحفيز 2.6 مليار دولار إضافية من الاستثمارات العامة والخاصة.

وفيما يلي لمحات للأثر التنموي المتوقع من المشروعات التي تساندها ضمانات الوكالة الدولية الموقعة في السنة المالية 2014:



لمزيد من المعلومات عن الأثر التنموي يرجى زيارة الموقع التالي www.miga.org/development-results

مجلس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يرشد مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، اللذان يمثلان 180 بلداً عضواً، برامج الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وأنشطتها. ويعيّن كل من هذه البلدان محافظاً واحداً ومحافظاً منوياً. ومجلس المحافظين هو الجهة المنوط بها صلاحيات الوكالة ويخوّل معظم صلاحياته إلى مجلس المديرين التنفيذيين المؤلف من 25 مديراً. ويجتمع المديرين بصفة منتظمة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن، حيث يستعرضون ويبتون في المشروعات الاستثمارية ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة صفحة مجلس محافظي البنك الدولي على الموقع التالي www.worldbank.org/en/about/leadership/governors

مجموعة التقييم المستقلة

تقيم مجموعة التقييم المستقلة استراتيجيات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وسياساتها ومشروعاتها لتحسين نتائج الوكالة الإنمائية. وهذه المجموعة مستقلة عن إدارة الوكالة الدولية وترفع تقاريرها بما تخلص إليه من نتائج إلى مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة ولجنة فعالية التنمية.

ويمكن الاطلاع على تقارير مجموعة التقييم المستقلة وتوصياتها على الموقع التالي www.ieg.worldbankgroup.org

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة

هذا المكتب هو عبارة عن آلية للمساءلة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية. ويتمتع هذا المكتب بالاستقلال التام ويرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي. ويرد المكتب على شكاوى من أناس تأثروا بأنشطة تساندها الوكالة الدولية ومؤسسة التمويل الدولية وذلك بهدف تحسين النواتج الاجتماعية والبيئية على أرض الواقع وتعزيز مساءلة الجمهور للوكالتين.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي www.cao-ombudsman.org

مليون دولار	السنة المالية 2010	السنة المالية 2011	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014
صافي الدخل من أقساط التأمين	46.0	50.8	61.7	66.3	72.5
الدخل من الاستثمارات	24.1	13.9	36.9	33.6	53.4
مصروفات إدارية ¹	36.2	41.1	43.9	47.1	45.6
دخل العمليات ²	9.8	9.7	17.8	19.2	26.9
نسبة المصروفات الإدارية/ صافي الدخل من أقساط التأمين	%79	%81	%71	%71	%63

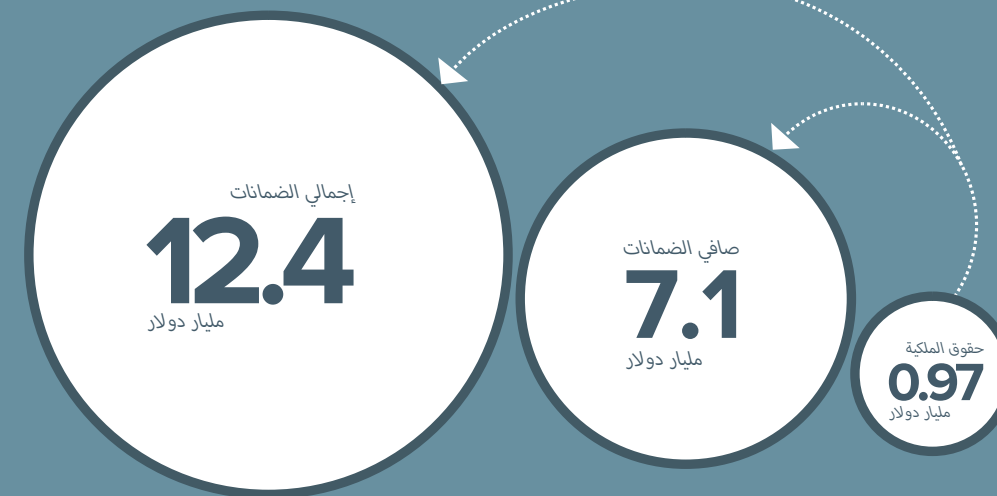
¹ المصروفات الإدارية تتضمن مصروفات من برامج المعاشات التقاعدية وغيرها من مزايا ما بعد التقاعد.
² دخل العمليات يعادل صافي الدخل من أقساط التأمين مخصوماً منه المصروفات الإدارية.



صافي الدخل من أقساط التأمين
مليون دولار

مليون دولار	السنة المالية 2010	السنة المالية 2011	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014
إجمالي رأس المال الاقتصادي*	360	414	508	572	620
حقوق الملكية	875	924	905	911	974
إجمالي حجم محفظة الضمانات	7,723	9,122	10,346	10,758	12,409
نسبة إجمالي رأس المال الاقتصادي إلى رأس المال العمليات	%35	%38	%45	%49	%49
نسبة إجمالي الضمانات إلى رأس المال العمليات	7.5	8.3	9.2	9.1	9.8

* إجمالي رأس المال الاقتصادي يعادل استهلاك رأس المال من محفظة الضمانات، مضافاً إليه رأس المال المطلوب لمخاطر العمليات ومخاطر الاستثمار.



معلومات الاتصال

جهاز الإدارة العليا

كاكو هوندا
نائب الرئيس لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمسؤول التنفيذي الأول
khonda@worldbank.org

أنا ميتا بيتانكورت
المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات
abetancourt@worldbank.org

إديث كوينترييل
مدير إدارة العمليات
equintrell@worldbank.org

رافي فيش
مدير الاقتصاد والاستدامة
rvish@worldbank.org

المراكز الإقليمية

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ — محمد فول
رئيس مركز آسيا
mfall3@worldbank.org

منطقة أوروبا — إيلينا بالي
رئيس مركز أوروبا
epalei@worldbank.org

الضمانات

أتونيو باربالهو
الطاقة والصناعات الاستخراجية
abarbalho@worldbank.org

كارلو بونجيانني
البنية التحتية (الاتصالات والنقل والمياه)
cbongianni@worldbank.org

نبيل فواز
الصناعات الغذائية والخدمات العامة
nfawaz@worldbank.org

أولجا سكلوفسكايا
التمويل وأسواق رأس المال
osclovscaia@worldbank.org

إعادة التأمين

مارك رويكس
mroex@worldbank.org

الاستفسار عن أنشطة الأعمال

migainquiry@worldbank.org

استفسارات وسائل الإعلام

مالوري ساليزون
msaleson@worldbank.org

التقرير
السنوي
2014

MIGA.ORG

Multilateral Investment Guarantee Agency

World Bank Group
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433 USA
